

معيار المراجعة (٥٢٠): الإجراءات التحليلية

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معيار المراجعة (٥٢٠)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.

المعيار الدولي للمراجعة (٥٢٠)

الإجراءات التحليلية

(يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ)

الفهرس

الفقرة

مقدمة

- ١ نطاق هذا المعيار
- ٢ تاريخ السريان.....
- ٣ الأهداف
- ٤ تعريف

المتطلبات

- ٥ الإجراءات التحليلية الأساس.....
- ٦ الإجراءات التحليلية التي تساعد على تكوين استنتاج عام
- ٧ التحري عن نتائج الإجراءات التحليلية
- المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

- ٣أ-١١ تعريف الإجراءات التحليلية
- ١٦أ-٤١ الإجراءات التحليلية الأساس.....
- ١٩أ-١٧١ الإجراءات التحليلية التي تساعد على تكوين استنتاج عام
- ٢١أ-٢٠١ التحري عن نتائج الإجراءات التحليلية

ينبغي قراءة معيار المراجعة (٥٢٠) "الإجراءات التحليلية" جنباً إلى جنب مع معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية".

مقدمة

نطاق هذا المعيار

١. يتناول هذا المعيار الدولي للمراجعة استخدام المراجع للإجراءات التحليلية كإجراءات أساس ("الإجراءات التحليلية الأساس"). ويتناول أيضاً مسؤولية المراجع عن تنفيذ الإجراءات التحليلية قرب نهاية المراجعة التي تساعد المراجع عند تكوين استنتاج عام عن القوائم المالية. ويتناول معيار المراجعة (٣١٥) استخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر. ويحتوي معيار المراجعة (٣٣٠) على متطلبات وإرشادات بشأن طبيعة إجراءات المراجعة وتوقيتها ومداهما المنفذة استجابة للمخاطر المقيّمة؛ وقد تتضمن هذه الإجراءات إجراءات تحليلية أساس.^٢

تاريخ السريان

٢. يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ.

الأهداف

٣. تتمثل أهداف المراجع فيما يلي:
- (أ) الحصول على أدلة مراجعة ملائمة ويمكن الاعتماد عليها عند استخدام الإجراءات التحليلية الأساس؛
- (ب) تصميم وتنفيذ إجراءات تحليلية قرب نهاية المراجعة، تساعد المراجع عند تكوين استنتاج عام عما إذا كانت القوائم المالية تتسق مع فهمه للمنشأة.

تعريف

٤. لأغراض معايير المراجعة، يعني مصطلح "الإجراءات التحليلية" عمليات تقييم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المنطقية بين كل من البيانات المالية وغير المالية. وتشمل الإجراءات التحليلية أيضاً التحري الضروري عن التقلبات أو العلاقات التي يتم التعرف عليها والتي لا تتسق مع المعلومات الأخرى ذات الصلة أو تختلف عن القيم المتوقعة بمبلغ كبير. (راجع: الفقرة ١١-٣)

المتطلبات

الإجراءات التحليلية الأساس

٥. عند تصميم وتنفيذ إجراءات تحليلية أساس، سواءً بمفردها أو مقترنة باختبارات للتفاصيل، كإجراءات أساس وفقاً لمعيار المراجعة (٣٣٠)،^٣ يجب على المراجع: (راجع: الفقرتين ٤، ٥)
- (أ) تحديد مدى مناسبة الإجراءات التحليلية الأساس المحددة للإقرارات قيد النظر، مع الأخذ في الحسبان مخاطر التحريف الجوهري المقيّمة واختبارات التفاصيل، إن وجدت، الخاصة بهذه الإقرارات؛ (راجع: الفقرات ٦١-١١)
- (ب) تقييم إمكانية الاعتماد على البيانات التي استنتج منها المراجع توقعاته بشأن النسب أو المبالغ المسجلة، مع الأخذ في الحسبان مصدر المعلومات المتاحة وقابلية مقارنتها وطبيعتها وملاءمتها وأدوات الرقابة على إعدادها؛ (راجع: الفقرات ١٢٢-١٤)

^١ معيار المراجعة (٣١٥) "التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها"، الفقرة ٦(ب)

^٢ معيار المراجعة (٣٣٠) "استجابات المراجع للمخاطر المقيّمة"، الفقرتان ٦ و ١٨

^٣ معيار المراجعة (٣٣٠)، الفقرة ١٨

(ج) وضع توقع للنسب أو المبالغ المسجلة، وتقويم ما إذا كان التوقع دقيقاً بشكل كافٍ لتحديد أي تحريف قد يتسبب، بمفرده أو عند اقترانه بغيره، في أن تكون القوائم المالية محرفة بشكل جوهري؛ (راجع: الفقرة ١٥٥)

(د) تحديد مبلغ أي فرق يمكن قبوله بين المبالغ المسجلة والقيم المتوقعة، دون إجراء المزيد من التحري وفقاً لمتطلبات الفقرة ٧. (راجع: الفقرة ١٦٤)

الإجراءات التحليلية التي تساعد على تكوين استنتاج عام

٦. يجب على المراجع أن يصمم وينفذ قرب نهاية الفترة إجراءات تحليلية تساعد على تكوين استنتاج عام عما إذا كانت القوائم المالية تتسق مع فهمه للمنشأة. (راجع: الفقرات ١٧٠-١٩٤)

التحري عن نتائج الإجراءات التحليلية

٧. إذا حددت الإجراءات التحليلية المنفذة وفقاً لهذا المعيار تقلبات أو علاقات لا تتسق مع معلومات أخرى ذات صلة أو تختلف عن القيم المتوقعة بمبلغ كبير، فيجب على المراجع التحقق من تلك الاختلافات عن طريق:

- (أ) الاستفسار من الإدارة والحصول على أدلة مراجعة مناسبة ذات صلة بردود الإدارة؛
- (ب) تنفيذ إجراءات مراجعة أخرى حسب الحاجة في ظل الظروف القائمة (راجع: الفقرتين ٢٠٠، ٢١١)

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

تعريف الإجراءات التحليلية (راجع: الفقرة ٤)

١١. تتضمن الإجراءات التحليلية النظر في مقارنة المعلومات المالية للمنشأة مع ما يلي، على سبيل المثال:

- المعلومات المقارنة للفترات السابقة.
- النتائج المرتقبة للمنشأة، كالموازنات أو التنبؤات، أو توقعات المراجع، مثل تقدير الاستهلاك.
- معلومات الصناعة المماثلة، مثل مقارنة نسبة مبيعات المنشأة إلى المبالغ مستحقة التحصيل مع متوسطات الصناعة، أو مع منشآت أخرى ذات حجم مماثل في نفس الصناعة.

٢١. تتضمن الإجراءات التحليلية أيضاً النظر، على سبيل المثال، في العلاقات بين:

- عناصر المعلومات المالية التي يُتوقع أن تتطابق مع نمط يمكن التنبؤ به بناءً على التجارب السابقة للمنشأة، مثل النسب المئوية لهامش الربح الإجمالي.
- المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات الصلة بها، كتكاليف الأجور إلى عدد الموظفين.

٣١. قد يتم استخدام طرق متنوعة لتنفيذ الإجراءات التحليلية. وتتراوح هذه الطرق ما بين تنفيذ مقارنات بسيطة إلى القيام بتحليلات معقدة باستخدام أساليب إحصائية متقدمة. ويمكن تطبيق الإجراءات التحليلية على القوائم المالية الموحدة والمكونات وعناصر المعلومات الفردية.

الإجراءات التحليلية الأساس (راجع: الفقرة ٥)

٤٤. قد تتمثل الإجراءات الأساس التي ينفذها المراجع على مستوى الإقرارات في اختبارات التفاصيل، أو الإجراءات التحليلية الأساس، أو مزيج من كليهما. ويتوقف القرار المتعلق بتحديد إجراءات المراجعة التي سيتم تنفيذها، بما في ذلك ما إذا كان سيتم استخدام الإجراءات التحليلية الأساس، على حكم المراجع بشأن الفاعلية والكفاءة المتوقعة لإجراءات المراجعة المتاحة في تخفيض خطر المراجعة على مستوى الإقرارات إلى مستوى منخفض بدرجة يمكن قبولها.

٥٥. قد يستفسر المراجع من الإدارة عن توفر المعلومات المطلوبة لتطبيق الإجراءات التحليلية الأساس وإمكانية الاعتماد عليها، ونتائج أي إجراءات تحليلية من ذلك القبيل نفذتها المنشأة. وقد يكون من الفعال استخدام البيانات التحليلية التي أعدتها الإدارة، شريطة أن يكون المراجع مطمئناً إلى أن تلك البيانات مُعدّة بشكل سليم.

مدى مناسبة إجراءات تحليلية محددة للإقرارات قيد النظر (راجع: الفقرة ٥(أ))

٦٦. تُعد الإجراءات التحليلية الأساس، بصفة عامة، أكثر قابلية للتطبيق على الأحجام الكبيرة من المعاملات التي يمكن التنبؤ بها على مدى الوقت. ويعتمد تطبيق الإجراءات التحليلية المخطط لها على التوقع بأن العلاقات قائمة ومستمرة فيما بين البيانات في حال غياب الأحوال المعروفة التي تقضي بخلاف ذلك. ومع ذلك، فإن مدى مناسبة كل إجراء تحليلي معين سيعتمد على تقييم المراجع لمدى فاعلية هذا الإجراء في اكتشاف تحريف قد يتسبب، بمفرده أو عند اقترانه بغيره، في أن تكون القوائم المالية محرّفة بشكل جوهري.

٧٤. في بعض الحالات، قد يكون استخدام نموذج تنبؤي ما حتى وإن كان غير متطور فعلاً كإجراء تحليلي. فعلى سبيل المثال، عندما يكون لدى المنشأة عدد معروف من الموظفين بمعدلات أجر ثابتة طوال الفترة، فقد يكون من الممكن للمراجع أن يستخدم هذه البيانات في تقدير التكاليف الإجمالية للأجور للفترة بدرجة عالية من الدقة، ومن ثمّ توفير أدلة مراجعة لبند مهم في القوائم المالية، وتقليل الحاجة لتطبيق اختبارات التفاصيل على الأجر. ويمكن في الغالب استخدام النسب التجارية المتعارف عليها على نطاق واسع (مثل هوامش الربح لمختلف أنواع منشآت البيع بالتجزئة) بشكل فعال في الإجراءات التحليلية الأساس لتوفير أدلة لدعم معقولية المبالغ المسجلة.

٨٤. تُوفر الأنواع المختلفة من الإجراءات التحليلية مستويات مختلفة من التأكيد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن توفر الإجراءات التحليلية التي تشمل على توقع إجمالي الدخل من تأجير مبنى مقسم إلى شقق، مع الأخذ في الحسبان أسعار الإيجار وعدد الشقق ومعدلات الشغور، أدلة مقنعة وقد تزيل الحاجة إلى إجراء المزيد من التحقق عن طريق اختبارات التفاصيل، شريطة التحقق بشكل مناسب من صحة العناصر. وفي المقابل، قد يوفر إجراء احتساب النسب المنوية لهامش الربح الإجمالي والمقارنة فيما بينها كوسيلة للتأكد من رقم الأيراد أدلة أقل إقناعاً، ولكنه قد يوفر تاييداً مفيداً في حالة استخدامه مع إجراءات مراجعة أخرى.

٩٤. يتأثر تحديد مدى مناسبة كل إجراء معين من الإجراءات التحليلية الأساس بطبيعة الإقرار وتقييم المراجع لخطر التحريف الجوهري. فعلى سبيل المثال، إذا كانت أدوات الرقابة المطبقة على معالجة أوامر البيع قاصرة، فقد يعتمد المراجع بصورة أكبر على اختبارات التفاصيل بدلاً من الإجراءات التحليلية الأساس من أجل الإقرارات المتعلقة بالمبالغ مستحقة التحصيل.

١٠٤. قد يُنظر أيضاً إلى إجراءات تحليلية أساس معينة على أنها مناسبة عند تنفيذ اختبارات التفاصيل على نفس الإقرار. فعلى سبيل المثال، عند حصول المراجع على أدلة مراجعة عن إقرار يتعلق بتقويم أرصدة الحسابات مستحقة التحصيل، فقد يطبق المراجع الإجراءات التحليلية على تقادم حسابات العملاء إضافة إلى تنفيذ اختبارات التفاصيل على المقبوضات النقدية اللاحقة لتحديد إمكانية تحصيل المبالغ مستحقة التحصيل.

اعتبارات خاصة بمنشآت القطاع العام

١١١. إن العلاقات بين بنود القوائم المالية الفردية التي عادةً ما تؤخذ في الحسبان عند مراجعة المنشآت التجارية، قد لا تكون دائماً وثيقة الصلة في مراجعة المنشآت الحكومية أو المنشآت الأخرى غير التجارية في القطاع العام؛ فعلى سبيل المثال، قد توجد في العديد من منشآت القطاع العام علاقة مباشرة محدودة بين الإيرادات والمصروفات. وإضافة لذلك، ونظراً لأن المصروفات المتعلقة بحيازة الأصول قد لا تكون مرسمة، فقد لا تكون هناك علاقة على سبيل المثال بين المصروفات المتعلقة بالمخزون والأصول الثابتة ومبلغ تلك الأصول المذكور في القوائم المالية. أيضاً، قد لا تتوفر بيانات أو إحصائيات صناعية لأغراض المقارنة في القطاع العام. ومع ذلك، قد تكون هناك علاقات أخرى ملائمة، على سبيل المثال، التباينات في التكلفة لكل كيلو متر من إنشاء طريق أو عدد المركبات المملوكة مقارنة بالمركبات المستعبدة لقدمها.

إمكانية الاعتماد على البيانات (راجع: الفقرة ٥ (ب))

١٢١. تتأثر إمكانية الاعتماد على البيانات بمصدرها وطبيعتها، وتتوقف على الظروف التي تم في ظلها الحصول على البيانات. وبناءً عليه، يعد ما يلي ذا صلة عند تحديد ما إذا كانت البيانات يمكن الاعتماد عليها لأغراض تصميم الإجراءات التحليلية الأساس:

(أ) مصدر المعلومات المتاحة. فعلى سبيل المثال، قد تزيد إمكانية الاعتماد على المعلومات إذا تم الحصول عليها من مصادر مستقلة من خارج المنشأة؛

(ب) مدى قابلية المعلومات المتاحة للمقارنة. فعلى سبيل المثال، قد تكون بيانات الصناعة العامة بحاجة لأن يتم استكمالها حتى تصبح قابلة للمقارنة بالبيانات الخاصة بمنشأة تقوم بإنتاج وبيع منتجات متخصصة؛

(ج) طبيعة وملاءمة المعلومات المتاحة. ومثال ذلك، ما إذا كانت الموازنات قد تم إعدادها كنتائج يتم توقعها وليس كأهداف يتم السعي لتحقيقها؛

(د) أدوات الرقابة المطبقة على إعداد المعلومات والمصممة لضمان اكتمال المعلومات وضمان دقتها وصحتها. ومثال ذلك، أدوات الرقابة على إعداد الموازنات وفحصها والحفاظ عليها.

١٣١. قد يأخذ المراجع في الحسبان اختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة، إن وجدت، المطبقة على إعداد المنشأة للمعلومات التي يستخدمها المراجع في تنفيذ الإجراءات التحليلية الأساس استجابة للمخاطر المقيّمة. وعندما تكون تلك الأدوات فعّالة، يتولد لدى المراجع عادةً ثقة أكبر في إمكانية الاعتماد على المعلومات، ومن ثم في نتائج الإجراءات التحليلية. ويمكن في الغالب اختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة على المعلومات غير المالية بالتزامن مع اختبارات أدوات الرقابة الأخرى. فعلى سبيل المثال، عند تحديد أدوات رقابة على معالجة فواتير المبيعات، يمكن أن تضع المنشأة أيضاً أدوات رقابة على تسجيل مبيعات الوحدات. وفي هذه الظروف، قد يختبر المراجع الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة على تسجيل مبيعات الوحدات بالتزامن مع اختبارات الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة على معالجة فواتير المبيعات. وفي حالات أخرى، قد يأخذ المراجع في الحسبان ما إذا كانت المعلومات قد خضعت لاختبارات المراجعة. ويحدد معيار المراجعة (٥٠٠) متطلبات ويقدم إرشادات بشأن تحديد إجراءات المراجعة التي سيتم تنفيذها على المعلومات التي سيتم استخدامها للقيام بالإجراءات التحليلية الأساس.

٤ معيار المراجعة (٥٠٠) "أدلة المراجعة"، الفقرة ٣١١

٥ معيار المراجعة (٥٠٠)، الفقرة ١٠

١٤٤. تُعد الأمور التي تمت مناقشتها في الفقرات ١٢٤(أ)-١٢٤(د) ذات صلة بغض النظر عما إذا كان المراجع سيقوم بتنفيذ الإجراءات التحليلية الأساس على القوائم المالية للمنشأة في نهاية الفترة، أو في تاريخ أولي ويخطط لتنفيذ الإجراءات التحليلية الأساس للفترة المتبقية. ويحدد معيار المراجعة (٣٣٠) متطلبات ويقدم إرشادات بشأن الإجراءات الأساس المنفذة في تاريخ أولي.^٦

تقويم ما إذا كان التوقع دقيق بشكل كافٍ (راجع: الفقرة ٥(ج))

١٥١. فيما يلي أمثلة للأمور ذات الصلة بتقويم المراجع لإمكانية وضع توقع دقيق بما يكفي لتحديد أي تحريف قد يتسبب عند اقتترانه بغيره في أن تكون القوائم المالية محرّفة بشكل جوهري:

- الدقة التي يمكن بها التنبؤ بالنتائج المتوقعة للإجراءات التحليلية الأساس. فعلى سبيل المثال، قد يتوقع المراجع أن يكون الاتساق عند مقارنة هوامش الربح الكلية من فترة لأخرى أكبر منه عند مقارنة المصروفات التقديرية، مثل مصروفات البحوث أو الدعاية.
- درجة تفصيل المعلومات. فعلى سبيل المثال، قد تكون الإجراءات التحليلية الأساس أكثر فاعلية عند تطبيقها على معلومات مالية تتعلق بأقسام فردية معنية بعملية ما أو على القوائم المالية لمكونات منشأة متنوعة الأنشطة، عما لو طبقت على القوائم المالية للمنشأة ككل.
- مدى توفر كل من المعلومات المالية وغير المالية. فعلى سبيل المثال، قد يأخذ المراجع في الحسبان ما إذا كانت المعلومات المالية، مثل الموازنات أو التنبؤات، والمعلومات غير المالية، مثل عدد الوحدات المنتجة أو المبيعة، متوفرة لتصميم الإجراءات التحليلية الأساس. وفي حالة توفر المعلومات، فقد يأخذ المراجع في حسابه أيضاً إمكانية الاعتماد على المعلومات حسبما تمت مناقشته في الفقرتين ١٢٤ و ١٣١ أعلاه.

مبلغ الفرق الذي يمكن قبوله بين المبالغ المسجلة والقيم المتوقعة (راجع: الفقرة ٥(د))

١٦١. يتأثر تحديد المراجع للمبلغ الذي يمكن قبوله للاختلاف عن القيمة المتوقعة دون الحاجة لإجراء المزيد من التحري، بمبدأ الأهمية النسبية^٧ والاتساق مع مستوى التأكيد المطلوب، مع الأخذ في الحسبان احتمالية أن يتسبب تحريف ما، بمفرده أو عند اقتترانه بغيره، في أن تكون القوائم المالية محرّفة بشكل جوهري. ويتطلب معيار المراجعة (٣٣٠) أن يحصل المراجع على أدلة مراجعة أكثر إقناعاً كلما ارتفع تقييم المراجع للخطر.^٨ وبناءً عليه، فكلما زاد الخطر المقيّم، انخفض مبلغ الفرق الذي يمكن قبوله دون إجراء المزيد من التحري لبلوغ المستوى المرغوب من الأدلة المقنعة.^٩

الإجراءات التحليلية التي تساعد على تكوين استنتاج عام (راجع: الفقرة ٦)

١٧١. تهدف الاستنتاجات المستنبطة من نتائج الإجراءات التحليلية المُصممة والمنفذة وفقاً للفقرة ٦ إلى تأييد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أثناء مراجعة المكونات أو العناصر الفردية للقوائم المالية. وهذا يساعد المراجع في استخلاص استنتاجات معقولة تشكل أساساً لرأيه.

١٨١. قد تحدد نتائج الإجراءات التحليلية خطر تحريف جوهري لم يتم الانتباه له من قبل. وفي مثل هذه الظروف، يتطلب معيار المراجعة (٣١٥) أن يقوم المراجع بإعادة النظر في تقييمه لمخاطر التحريف الجوهري وتعديل إجراءات المراجعة الإضافية المخطط لها تبعاً لذلك.^{١٠}

^٦ معيار المراجعة (٣٣٠)، الفقرتان ٢٢ و ٢٣

^٧ معيار المراجعة (٣٢٠) "الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة"، الفقرة ١٤٤

^٨ معيار المراجعة (٣٣٠)، الفقرة ٧(ب)

^٩ معيار المراجعة (٣٣٠)، الفقرة ١٩١

^{١٠} معيار المراجعة (٣١٥)، الفقرة ٣١

١٩أ. قد تكون الإجراءات التحليلية المنفذة وفقاً للفقرة ٦ مماثلة لتلك التي سيتم استخدامها كإجراءات لتقييم المخاطر.

التحري عن نتائج الإجراءات التحليلية (راجع: الفقرة ٧)

٢٠أ. يمكن الحصول على أدلة مراجعة ذات صلة بردود الإدارة عن طريق تقويم تلك الردود مع الأخذ في الحسبان فهم المراجع للمنشأة وبيئتها، إلى جانب أدلة المراجعة الأخرى التي تم الحصول عليها خلال سير المراجعة.

٢١أ. قد تنشأ الحاجة لتنفيذ إجراءات مراجعة أخرى، على سبيل المثال، عندما تكون الإدارة غير قادرة على تقديم تفسير، أو عندما يُعد التفسير، إلى جانب أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها فيما يتعلق برد الإدارة، غير كافٍ.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in December 2018 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Certified Public Accountants in [insert month and year], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating and Reproducing Standards Published by IFAC.” The approved text of all <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> is that published by IFAC in the English language.</p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (ديسمبر ٢٠١٨م) بإعداد الترجمة العربية لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في ديسمبر ٢٠١٨م باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشرها بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان "بيان السياسة: سياسة ترجمة وإعادة النشر للمعايير التي ينشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين". والنسخة المعتمدة لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية.</p>
<p>English language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © 2018 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة الإنجليزية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © [year of translation] by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة العربية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Insert original English language title of standard as follows: <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i>] ISBN: [Insert original number, if any, in format 978-1-60815-389-3]</p>	<p><i>Handbook of International Quality Control, Auditing, review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> ISBN: 978-1-60815-389-3</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل بـ permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذه الوثيقة.</p>